

«شمس» و«جنيف» يعقدان مؤتمرا حول سيادة القانون وتحديات السلم الاهلي الفلسطيني بالبيرة
المستشار العوري: المتغيرات التي تشهدها الساحة العربية تؤثر على الامن القومي الفلسطيني والعكس

صحيح

البيرة - الحياة الجديدة - ملكي سليمان - اكد الوزير حسن العوري المستشار القانوني للرئيس محمود عباس ان الامن القومي لا يقتصر على المفهوم الضيق للامن بل يتضمن كل ما يمس بشكل مباشر او غير مباشر بالامن والاستقرار من عوامل ومؤثرات داخلية كانت ام خارجية .

جاء ذلك خلال كلمة القاها بالنيابة عن الرئيس عباس في مؤتمر (سيادة القانون وتحديات السلم الاهلي الفلسطيني) الذي نظمه مركز حقوق الانسان والديمقراطية « شمس» وبالتعاون مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (الاربعاء) في قاعة فندق بست ايسترن بمدينة البيرة وبمشاركة وحضور عدد كبير من المسؤولين الامنيين والعسكريين والمدنيين ومؤسسات حقوق الانسان، وركزت محاور المؤتمر على عدد من القضايا ومنها مفهوم الامن الشامل ودور المواطن في اشراك المؤسسة الامنية في اتخاذ القرارات والتواصل بين كافة شرائح المجتمع والمؤسسة الامنية وكذلك التسليم بوجود اجهزة رقابية على اداء الاجهزة الامنية بالاضافة الى مراحل نشأة الاجهزة الامنية وقيام السلطة والاختصاص التي وقعت ومحاولة تلك الاجهزة معالجتها او تجنبها وذلك من خلال اعداد دورات تدريبية للأفراد العاملين في الاجهزة وذلك بعد الانتفاضة الثانية ولكن الانقسام الداخلي الذي حدث في قطاع غزة اثر على هذه البرامج التأهيلية وكذلك ادى الى تراجع حقوق الانسان في غزة وحدوث تعديت كثيرة على المواطنين من قطاع اجهزة الامن المقالة.

الامن القومي لم يقتصر على حماية اراضي الدولة

وقال العوري: «ان هذا المؤتمر المهم يأتي في هذه المرحلة المهمة من تاريخ شعبنا الفلسطيني مشيرا الى ان مفهوم الامن في اللغة انه نقيض الخوف وهو يعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخوف ومن الخطر سواء كان داخليا ام خارجيا مضيفا انه وانطلاقا مما سبق فان المفهوم العام للامن القومي لم يعد يقتصر على حماية اراضي الدولة ومصالحها من اعتداءات خارجية وحسب بل هو توافر مجموعة من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وابداء متسع من الحريات والحقوق العامة وتوفير المناخ الملائم للعمل الجاد وانطلاقا من دافع ذاتي لما فيه النفع العام وصالح المجتمع.»

واشار العوري الى ان قضيتنا الفلسطينية مرت خلال مراحلها المختلفة بمنعطفات ومتغيرات متعددة اكسبتها خصوصية متنوعة فقد انطلقت الثورة الفلسطينية من مبدأ الدفاع عن الحقوق المشروعة لشعبنا منتهجة في البداية الكفاح المسلح كوسيلة لانتزاع الحقوق ومع انتقال القضية الى مرحلة جديدة بدخول العملية التفاوضية وانشاء السلطة الوطنية تم البدء بانشاء مؤسسات الدولة والعمل على تطويرها وحمايتها وضمان استمرارية عملها بما يضمن توفير الاجواء الملائمة للاستقرار وحماية الحقوق والحريات العامة ومما ينعكس ايجابا على توفير البيئة المشجعة على الاستثمار وخلق فرص العمل والقدرة على تطوير وبناء المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة وبناء وتطوير المؤسسات الامنية والقضائية ووضع الانظمة والقوانين لمحاربة

الفساد المالي والاداري والاهتمام بالشباب ودعمهم باعتبارهم مستقبل هذه الامة والضامن لأمنها القومي بالاضافة الى الاهتمام بكافة المناحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية الاخرى مما يساهم في توفير العوامل الاساسية لضمان جانب من الامن القومي لهذه الامة.

وخلص العوري الى القول: «ان التغييرات التي تشهدها الساحة العربية تؤثر على الامن القومي الفلسطيني والعكس صحيح منوها الى ان القيادة الفلسطينية تقوم بجهد منقطع النظير لتحقيق اهم ركائز الامن القومي الفلسطيني من خلال انتزاع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية كدولة مستقلة كاملة السيادة تبسط سيطرتها على اقليمها وحدودها وجوها ويحررها متمنيا للمؤتمر ان يتعمق في تحديد مفهوم واضح وشامل للامن القومي الفلسطيني وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهه وبيان الخطط والمشاريع اللازمة للحفاظ على مرتكزاته.»

الاحمد: الامن البشري قضية ذات طبيعة عالمية

والقى الدكتور محمد الاحمد كلمة مركزي شمس وجنيف وقال: «انه ظل ينظر الى مفهوم الامن لفترة طويلة على ان امن حدود الوطن من العدوان الخارجي أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن العالمي بحدوث حرب نووية. ومع انتهاء الحرب الباردة أضحى هذا المفهوم غير ذي جدوى في أذهان معظم الناس الذين أصبحوا يعتبرون انعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، وبالنسبة للكثيرين منهم أصبح الأمن يرمز إلى الحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية.» وأشار الى إن الأمن البشري قضية ذات طبيعة عالمية وهو مهم للناس في كل مكان، الأغنياء والفقراء على السواء، حيث ثمة تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، قد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد إلى بلد، لكن جميع هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية.

وقال الاحمد: «لا يمكن أن نحقق تنمية مستدامة وبناء مؤسساتنا دون الأخذ بعين الاعتبار بسط الأمن وتوفير متطلباته الأساسية، بحيث يتم حماية مصالحنا داخلياً وخارجياً، والحد من التهديدات المحدقة بنا.» فالأمن بهذا المعنى يمثل احتياجاً وطنياً فلسطينياً، ويحظى بالعناية والاهتمام من قبل السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني. وأوضح أن الإرادة الفلسطينية، والإدراك العميق لأهمية الأمن لدى القيادة، واستيعاب دروس وتجربة الفترة الماضية، ساهمت في إعادة بناء الأجهزة الأمنية، التي حققت تقدماً سريعاً وكبيراً على مستوى الأداء والسلوك، بعد أن وصلت الحالة الأمنية لدرجة عالية من الفوضى، باتت تشكل فيه تهديداً للأمن الوطني، والنسيج الداخلي. فلا يمكن لنا كفلسطينيين أن نتحدث عن الأمن الوطني دون معرفة الظروف العالمية والإقليمية المحيطة، والإطلاع على التهديدات والتحديات، وكيفية تعامل الأطراف القائمة على تنفيذ السياسة الأمنية مع تلك الظروف.

مضيفاً أن انعقاد مؤتمرنا هذا يأتي إدراكاً لصعوبة وتعقيدات الساحة الفلسطينية، والعقبات التي تعترض تحقيق إستراتيجية وطنية موحدة للأمن في ظل استمرار الانقسام السياسي الداخلي، وتزايد اعتداءات الاحتلال

بحق شعبنا الفلسطيني. وهو أيضاً تتويج لأنشطة وفعاليات برنامج منتدى تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح والتي هي عبارة عن سلسلة من اللقاءات الحوارية التي عقدها كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» والتي جمعت مؤسسات المجتمع المدني من جهة والمؤسسة الأمنية من جهة أخرى، ومن ثم تعقد لقاءات مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية في كل من محافظات جنين، نابلس، رام الله والخليل .

وقال الاحمد: «ان فرض الأمن وتطبيق سيادة القانون يعني الانسجام والتوافق مع التشريعات الوطنية والدولية وفي مقدمتها القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي لا يمكن القبول أو مجرد الحديث عن تطبيق القانون إذا كانت هناك أي انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة .»

وانتهى الاحمد الى القول: «ومن هنا فإننا نهدف من وراء هذا المؤتمر إلى التأثير على صناع القرار، والسياسيين لإعلاء المسألة الأمنية وإيلائها الاهتمام الكافي وإلى تسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا التي تشهد منذ سنوات عديدة نقاشاً مطولاً من قبل خبراء القانون، إضافة إلى تبادل الآراء والخبرات والمعلومات بين المشاركين الذين يلعبون دوراً مهماً في هذا المجال .»

«فريدريك» تعزيز الشراكة بين المواطن والامن

والقى رولاند فريدريك مدير مركز جنيف كلمة : «اشار فيها الى اهمية المؤتمر والذي يأتي ضمن اختتام مشروع نفذه المركز بالتعاون مع مركز شمس حول السلم الاهلي وشاركت فيها الاجهزة الامنية وكافة شرائح المجتمع والذي هدف بالاساس الى تعزيز الشراكة بين المواطن والاجهزة الامنية في اتخاذ القرارات في المجال الامني مشيراً الى ان المشروع استمر عدة شهور في محافظات الشمال والوسط مشيداً في ذات الوقت بتجاوب المؤسسة الأمنية والارادة السياسية بانشاء اليات مستدامة للتواصل بين الاجهزة الامنية والمواطنين وتطبيق سيادة القانون .»

الجلسة الاولى

وفي الجلسة الاولى التي تولى الدكتور وليد الشرفا عرافتها وكانت بعنوان السلم الاهلي بين سيادة القانون والحقوق والحرية تحدث كل من الدكتور جهاد الكسواني استاذ القانون في جامعة القدس وخبير امني عن المفهوم الفلسطيني للقطاع الامني ونظرة نحو المستقبل, فيما تحدث الطيراوي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس مجلس انماء الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية عن مرتكزات وفلسفة القطاع الامني الفلسطيني , وتحدث المحامي شوقي العيسة مدير مركز انسان للديمقراطية وحقوق الانسان عن الحقوق والحرية العامة والفردية في القطاع الامني الفلسطيني واخيرا عقب الدكتور احمد ابو دية مدير عام اللجان في المجلس التشريعي واستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت على كافة القضايا والمحاور التي طرحها المتحدثون.

الطيراوي: عقيدة امنية موحدة للمؤسسة الامنية

وقال الطيراوي: « ان هنالك عقيدة امنية ترسمها كل الدول في العالم وهدفها حماية الارض والشعب من الاخطار الخارجية والداخلية مشيراً الى انه عدا اسرائيل التي تشكل خطراً داخلياً على الامن القومي الفلسطيني

فان هنالك دولا لها مصالح فهي موجودة فهناك تيارات مؤيدة لاميركا والدول العربية والغربية وتشكل مصالح لتلك الدول وتشكل اخطارا علينا وهذه الاخطار تنسف المصالح القومية مشيرا الى وجود العقيدة الامنية في كل جهاز امني ولكننا بحاجة الى بناء عقيدة امنية للمؤسسة الامنية ككل منوها الى انه لايجوز المحاصصة بالامن لانه يشكل خطرا على المؤسسة الامنية فهي يجب ان تبقى للشعب والوطن وليس لهذا الجهاز او تلك بمعنى اخر يجب ان نبني مؤسسة امنية بعيدة عن الحزبية ولذا تم انشاء جامعة الاستقلال التي لها علاقة بالتخصصات الامنية ولا تنافس الجامعات المحلية في اي تخصصات اخرى.

العيسة: الاجهزة الامنية حاولت تجاوز اخطائها

وقال العيسة: « ان الاجهزة الامنية في بداية اقامة السلطة الوطنية تشكلت من مناضلين وليسوا مهنيين بالتالي وقعت العديد من الاختراقات والاطعاء القانونية واضرت بحقوق المواطنين كما وانه لم يكن قانونا واضحا ينظم عمل الاجهزة الامنية ويحدد العلاقة مع المواطنين وكل جهاز كان يتصرف مع المواطنين دون اجراءات قانونية بمعنى ان المرحلة الاولى لتأسيس الاجهزة الامنية كانت خطيرة ومسيئة للمواطنين وبالتالي تضررت العلاقة بين المواطن والاجهزة الامنية خاصة في ظل غياب الرقابة على اداء وعمل الاجهزة الامنية الا ان الاجهزة وبعد الانتفاضة الثانية تنبهت لهذه المسألة وبدأت بتنظيم دورات تدريبية للأفراد العاملين في الاجهزة وبالتعاون مع المؤسسات الحقوقية والانسانية ولكن احداث غزة الانقسام الذي حدث اثر على هذا التوجه للاجهزة الامنية وبالتالي فان تصرفات تلك الاجهزة وبخاصة في قطاع غزة عاد الى المربع الاول واصبح الوضع هناك اسوأ. وفي الجلسة الثانية للمؤتمر والتي كانت بعنوان سيادة القانون والامن القومي في فلسطين تحدث عدد من القيادات السياسية والامنية والاكاديمية حول الاستراتيجية الامنية الفلسطينية وحدثة التجربة وشمولية الرؤيا وسيادة القانون بين المفهوم الامني والحقوق والحريات العامة وتحديات القطاع الامني الفلسطيني ومفهوم المجتمع المدني لسيادة القانون والسلم الاهلي.